

تُركز رؤية 2030 السعودية على دعم رواد الأعمال عبر سياسات متعددة الأبعاد. فهي تُبسّط الإجراءات الحكومية كالتسجيل التجاري والترخيص، وترقمنها لتوفير الوقت والجهد. كما توفر رؤية 2030 تمويلاً متنوعاً من خلال صناديق استثمار وبرامج قروض وحوافز، بالإضافة لتسهيل الوصول للتمويل من البنوك والمستثمرين. ويتضمن ذلك بناء بنية تحتية متطورة تشمل المدن الذكية، والبنية الرقمية، ومساحات العمل المشتركة. أخيراً، تُعزز الرؤية تطوير الكفاءات عبر برامج تدريبية، وبناء القدرات، والشراكات الأكاديمية، مع تشجيع الابتكار من خلال حاضنات الأعمال، والمسارح التقنية، وحماية الملكية الفكرية، وتحسين بيئة الأعمال بتسهيل التجارة وتنظيم الأنظمة وتطوير القطاع اللوجستي. باختصار، تُظهر هذه السياسات التزام المملكة بدعم ريادة الأعمال كمحرك للتنمية المستدامة والاقتصاد الوطني.